نص التحرر، نصف المسار: رواية التحرر الفلسطيني بضمير الغائب في مشروع "الدولة الواحدة"

هزار حسين، فلسطين

لا يُقاس تفكيك الاستعمار بحسن نية المستعمِر الرافض، ولا بقدرته على تخيل دولة أكثر أخلاقية، بل بانتقال سلطة تعريف الأرض والتاريخ والمستقبل إلى من حُرموا منها. عند هذه النقطة فقط يصبح النضال المشترك ممكناً دون أن يتحول إلى تقاسم جديد لحق كتابة الحكاية. وفي هذا السياق، يقدم جيف هالبر نفسه كصوت من "داخل إسرائيل" يدعو إلى العدالة والمساواة بين الفلسطينيين واليهود في دولة واحدة، لكن ما يبدو خطاباً تحررياً يتحول، عند الفحص، إلى محاولة لإعادة تعريف العدالة بما لا يهدد بنية الامتياز. ولذا، نتناول هنا طرح هالبر، تحديداً في كتاب **تفكيك استعمار "إسرائيل": تحرير فلسطين**،[1] بوصفه محاولة لصياغة برنامج سياسي متكامل للدولة الديمقراطية الواحدة انطلاقاً من توصيف الصهيونية كمشروع استعمار استيطاني.

صحيح أنه لا بدَّ من الاعتراف بأهمية انتقال هالبر من نقد الاحتلال إلى الدعوة الصريحة إلى تفكيك النظام الصهيوني، وإعمال حق العودة، وإلغاء الامتيازات الإثنية والقومية في الدولة المقترحة... غير أن من الضروري الإشارة إلى الإشكال المركزي في هذا الطرح الذي لا يكمن في غياب هذه الالتزامات، بل في الكيفية التي يعيد بها هالبر تحديد معنى التحرر الفلسطيني عبر مفاهيم "الموروث الديموغرافي"، و"الموروث القومي"، و"السيادة الكافية". ففي اللحظة التي يقرُّ فيها بأن الفلسطينيين وحدهم أصحاب الحق في تحديد معنى تحررهم، يعود ليضع حدوداً لما يمكن أن يعدَّه تحرراً قابلاً للتحقق. وعلى ذلك، فإن هذا المقال يسائل السلطة المعرفية والسياسية التي يكتسبها "المستعمِر الرافض" حين لا يكتفي بمساندة مشروع التحرر، بل يفضي عملياً إلى المشاركة في تعيين سقف مشروع التحرر وشكل الدولة التي تليه. لا شك أن قيمة هذا الطرح تكمن في تفكيكه الصريح للرواية الصهيونية، بينما تكمن محدوديته في انتقاله من تفكيك الاستعمار إلى إدارة نتائج هذا التفكيك ضمن صيغة مدنية مشتركة تُقدَّم بوصفها الخيار الممكن والوحيد، في نظره.

حين يكتب المستعمِر الرافض عن التحرر

لا تنبع أهمية طرح هالبر من كونه صوتاً "إسرائيلياً" ينتقد الاحتلال فحسب، بل من انتقاله إلى لغة أكثر جذرية:

فالصهيونية من منظوره مشروع استعمار استيطاني، و"إسرائيل" ليست طرفاً في "نزاع" قابل للتسوية بل هي البنية السياسية التي توَّجت ذلك المشروع ومدَّت سيطرتها على فلسطين التاريخية. ولذلك، لا يقترح هالبر تحسين شروط الفلسطينيين داخل النظام القائم، ولا العودة إلى حل الدولتين، بل يدعو إلى تفكيك "نظام إدارة السيطرة" وإقامة دولة ديموقراطية واحدة على أنقاضه. هذه نقطة بدء لا يمكن لقراءة جادة أن تتجاوزها أو تخفف من دلالتها.

ومع ذلك، فإن جذرية اللغة لا تلغي سؤال الموقع الذي تصدر عنه. هالبر لا يخفي موقعه، بل يعرِّف نفسه مستوطناً، ويستعير من ألبير ميمي صورة "المستعمِر الذي يرفض"، ويقرُّ بأن الفلسطينيين وحدهم هم من يحددون معنى التحرر بالنسبة إليهم، وأنه لا يستطيع الحديث باسمهم، بل يمكنه أن يؤدي دوراً مسانداً بصفته "إسرائيلياً" مناهضاً للاستعمار. غير أن هذا الطرح لا يظل في حدود المساندة، فهو لا يكتفي بوصف النظام الاستعماري أو اقتراح أدوات تفكيكه، بل يبني تصوراً مفصلاً لما ينبغي أن يكون عليه التحرر، وللحدود التي يفترض أن يقف عندها، ولشكل السيادة المقبول في الدولة اللاحقة. هنا، يبدأ التوتر الذي يحكم الكتاب كله، بين إقرار هالبر بأولوية الإرادة الفلسطينية، وممارسته الفعلية لسلطة تعريف الخيار السياسي "القابل للتحقق".

من هذه الزاوية، ليست المسألة هي نيَّة هالبر، ولا قيمة نشاطه السياسي، بل البنية المعرفية التي تجعل صوت "الإسرائيلي" المناهض للصهيونية أكثر قابلية للتداول في المؤسسات الغربية من الصوت الفلسطيني الذي ينطلق من الحق نفسه. النقد هنا لا يطالب بإسكات الحليف، بل بضبط موقعه: هل يساند مشروع التحرر كما يعرفه أصحابه، أم يصبح شريكاً في وضع سقفه؟

من الصراع إلى الاستعمار الاستيطاني

يقيم هالبر بناءه النظري على تمييز حاسم بين الصراع والاستعمار. فمفهوم الصراع يفترض طرفين شرعيين ومصالح متنافسة يمكن التوفيق بينها بالمفاوضات، بينما يقتضي الاستعمار تفكيك النظام الذي أنتج علاقة القوة من أصلها. وهو يقول بوضوح إن ما يسمى الصراع "الإسرائيلي"-الفلسطيني هو نضال ضدَّ الصهيونية وضدَّ "إسرائيل" من أجل تحرير فلسطين، وإن التسوية لا تكون ممكنة دون تفكيك النظام الاستعماري نفسه. ولذا، فإنه يعود في الفصل الأول إلى الجذور الأيديولوجية والسياسية للصهيونية، موضحاً أن هدفها لم يكن مجرد الهجرة أو بناء ملاذ لليهود، بل تحويل فلسطين العربية إلى دولة يهودية عبر الاستيلاء على الأرض وتهجير سكانها وإحلال مجتمع استيطاني مكانهم.

إن هذا الانتقال المفاهيمي هو أقوى عناصر طرح هالبر، فهو يرفض اللغة التي ساوت زمناً طويلاً بين المستعمِر والمستعمَر، ويعيد مركز الثقل إلى بنية الغزو والاقتلاع. كما أنه ينتقد اختزال القضية في حقوق مدنية فردية، ويصر على أن النضال الحقوقي، على الرغم من أهميته، لا يغني عن برنامج سياسي للتحرر الوطني وتقرير المصير. بهذا المعنى، يقدم الكتاب مادة مهمة في مواجهة الأطر التي صاغت فلسطين بوصفها ملفاً إنسانياً أو نزاعاً على الحدود، ويعيدها إلى سياقها الكولونيالي.

تفكيك الصهيونية، اعتراف لا ينبغي التقليل منه

لا يصح وصف طرح هالبر بأنه إصلاح لـ"إسرائيل" أو إعادة تجميل لها، فهو يعلن أن الدولة الواحدة ينبغي أن "تفكك تماماً نظام الحكم الصهيوني"، وأن تبدأ بسجل جديد بعد انتهاء الاستعمار الاستيطاني وحلول كيان سياسي مدني شامل محله. كما يربط الدستور الجديد بإلغاء التمييز والامتياز، ويشترط ألا تتمتع أي جماعة بقدرة جزئية أو كلية على السيطرة على غيرها. وفي موضع آخر، يصرح بأن المصالحة لا تبدأ إلا بعد تفكيك بنى الهيمنة، وعودة اللاجئين، وإتاحة الأرض والموارد لجميع مواطني الدولة الجديدة، واعتراف اليهود "الإسرائيليين" بالحقوق الوطنية الفلسطينية وبالجرائم الاستعمارية السابقة.

إذن، ليست المشكلة أن هالبر "لا يريد تفكيك الصهيونية"، فالنص يقول العكس. وليست المشكلة أنه يختزل القضية في المساواة المدنية وحدها، فهو ينتقد هذا الاختزال صراحة. ولكن الإشكال المركزي هو أن التفكيك عنده يقترن منذ البداية بغاية محددة سلفاً، دولة مدنية وحدوية تعترف بالفلسطينيين واليهود "الإسرائيليين" جماعتين قوميتين، وتمنح كلتيهما ما يسميه "السيادة الكافية". وبذلك، تتحول الإشارة من "هل يفكك هالبر النظام الصهيوني؟" إلى "مَن يملك تحديد الصورة السياسية التي يجب أن ينتجها هذا التفكيك؟"

يكرر هالبر أن الفلسطينيين هم من يحددون النضال ومخرجاته، وأنهم أصحاب المسؤولية عن تعريف معنى التحرر وثوابته غير القابلة للتفاوض. لكن هذا الإقرار يتجاور مع حكم سياسي حاسم، وهو أن التحرر الكامل، بمعنى استعادة السيادة الفلسطينية الحصرية على فلسطين التاريخية، بات في نظره غير قابل للتحقق بسبب ما يسميه "الموروث الديموغرافي والقومي"، أي بقاء اليهود "الإسرائيليين" وتحولهم، وفق تحليله، إلى جماعة قومية مستقرة لا يمكن تجاهلها.

هنا تنشأ مفارقة الطرح الأساسية. فإذا كان الفلسطينيون وحدهم هم من يعرِّفون التحرر، فكيف يستطيع المؤلف أن يقرر مسبقاً أن صيغة بعينها من التحرر مستحيلة، وأن الدولة المدنية المشتركة هي الخيار الوحيد العادل والقابل للتحقق؟ لا يتعلق الاعتراض بإنكار الواقع الديموغرافي أو الدعوة إلى طرد السكان اليهود، بل بالفارق بين أخذ الواقع في الحسبان وبين تحويله إلى قيد نظري نهائي على المخيلة السياسية الفلسطينية. فالاستعمار لا يورث سكاناً فقط، بل يورث أيضاً مؤسسات وخرائط قوة وتعريفات للشرعية. وحين يُعامل أحد هذه الموروثات بوصفه حقيقة غير قابلة لإعادة التفاوض، يكون جزء من النظام القديم قد دخل إلى تصور ما بعد الاستعمار بصفته حدّاً مسبقاً للتحرر.

وبهذا المعنى، لا يكتب هالبر نصاً تصالحياً بسيطاً، لكنه ينقل مركز القرار من سؤال الحق إلى سؤال الإمكان كما يقدِّره هو. وما يبدو واقعية سياسية قد يصبح، من منظور فلسطيني، إعادة إنتاج لسلطة المستعمِر في تحديد ما هو معقول وما هو مفرط في مطلب المستعمَر.

الموروث القومي وحدود السيادة الفلسطينية

يقترح هالبر دولة مدنية قوية تعلو على الجماعات القومية وتمنحها حكماً ذاتياً ثقافياً أو سياسياً محدوداً دون السماح لها بمنافسة سيادة الدولة، ويسمي ما تحصل عليه الجماعات القومية في هذا الإطار بالسيادة الكافية (13-14). ولا شك أن ذلك يعني عملياً أن التحرر الفلسطيني لا يفضي إلى سيادة وطنية فلسطينية كاملة، بل إلى استعادة مكانة قومية وحقوق جماعية واسعة داخل سيادة مدنية مشتركة.

تكمن حساسية هذا المفهوم في عدم تماثل الجماعتين اللتين يضعهما داخل الإطار نفسه. فالقومية الفلسطينية نشأت بوصفها هوية شعب أصلي حُرم من دولته وأرضه وتعرض للتشريد، بينما تشكلت "القومية الإسرائيلية" داخل مشروع استيطاني أقام مؤسساته على هذا الحرمان. والانتقال مباشرة من تفكيك النظام إلى الاعتراف المتوازي بقوميتين قد يحجب تاريخ إنتاج القوة بينهما. المساواة القانونية في الدولة الجديدة ضرورية، لكن مساواة السرديتين أو تحويلهما إلى وحدتين متماثلتين ليست نتيجة تلقائية للعدالة.

لا يدعو هالبر إلى إبقاء الامتياز اليهودي، بل إلى إلغائه، إلا أن الاعتراف باليهود "الإسرائيليين" جماعة قومية ذات حقوق موازية يُقدَّم في طرحه لا باعتباره مسألة تفاوضية بعد التحرر، بل باعتباره شرطاً بنيوياً سابقاً لأيِّ برنامج قابل للحياة. هنا يتجاوز المؤلف موقع الحليف إلى موقع واضع القاعدة الدستورية للمستقبل. ومن حق القراءة الفلسطينية أن تسأل، هل السيادة الكافية صيغة تضمن عدم إعادة إنتاج الهيمنة، أم أنها تخفض مسبقاً سقف تقرير المصير الفلسطيني كي يتلاءم مع الموروث الذي خلفه الاستعمار؟

حق العودة بين الإقرار الكامل وإدارة التنفيذ

يصف هالبر إعمال حق العودة وعودة اللاجئين ونسلهم بأنه "جوهري وغير قابل للتفاوض"، ويربطه بالتوطين الفعلي واستعادة الممتلكات وتوفير الموارد للاندماج واستعادة السيادة الوطنية الفلسطينية. وفي البرنامج التفصيلي للدولة الواحدة، ينص على أن الحق يشمل جميع اللاجئين الذين هُجروا منذ سنة 1948 وما بعدها، وأن الدولة تساعدهم على العودة إلى وطنهم والإقامة في المواقع التي نزحوا عنها، وتبذل جهدها لاستعادة ممتلكاتهم الخاصة والعامة أو تعويضهم عنها.

لذلك لا يمكن بناء النقد هنا على ادِّعاء أن العودة عند هالبر رمزية. إن موضع النقد الأقوى يقع في مستوى آخر، وهو أن حق العودة، رغم شموله، يُدمج داخل مشروع إعادة بناء مجتمع مدني مشترك، ويصبح تنفيذه جزءاً من هندسة الدولة الجديدة ومن عملية "إعادة التجميع". وهذا لا ينتهي إلى استعادة بنية سياسية فلسطينية مستقلة، بل إلى إعادة إدماج العائدين في كيان مدني يقرُّ منذ تأسيسه بـ"القومية الإسرائيلية" شريكاً دائماً. بهذا لا يُفرغ الحق من مضمونه المادي، لكن يُعاد توجيه أثره السياسي بالعودة—التي تعيد الناس وتستعيد الأملاك والمواطنة، لكنها لا تستعيد السيادة الفلسطينية الحصرية.

هذا الفارق جوهري بلا شك، فالخلاف مع هالبر ليس حول حق اللاجئ الفردي والجماعي في العودة، بل حول ما الذي يجب أن تنتجه العودة سياسياً: هل تكون مدخلاً إلى إعادة تأسيس الشعب الفلسطيني صاحب السيادة، أم عنصراً في بناء دولة مشتركة تحدد مسبقاً شكل السيادة وحدودها؟

النضال المشترك ومشكلة الندية المؤجلة

يرى هالبر أن تفكيك الاستعمار يحتاج إلى نضال مشترك، مع اختلاف الأدوار، بحيث يقود الفلسطينيون عملية التحرر ويحددون أهدافها، بينما يسهم "الإسرائيليون" المناهضون للصهيونية في تفكيك مجتمعهم ومؤسساته وفي حشد الدعم الدولي، ثم يشاركون في بناء الدولة الجديدة. وهو يميز بين التطبيع الذي يتجاهل علاقة الاستعمار والتعاون مع "إسرائيليين" يقبلون إنهاء الاحتلال والمساواة وحق العودة.

لا يمكن رفض هذا الطرح لمجرد صدوره عن "إسرائيلي"، فالتحالفات المناهضة للاستعمار قد تكون أداة قوة. لكن عبارة النضال المشترك تحمل خطر محو عدم التكافؤ إن استُخدمت قبل تحديد القيادة والمساءلة وحدود التدخل. ليس الفلسطيني و"الإسرائيلي" المناهض للصهيونية طرفين متساويين في إنتاج المسألة أو دفع كلفتها. الأول يناضل لاستعادة وطنه وسيادته، والثاني يناضل ضدَّ النظام الذي منحه مكانة وحقوقاً وموارد. المشاركة الأخلاقية والسياسية ممكنة، لكنها لا تعني اقتسام سلطة تعريف التحرر بالتساوي.

يُحسب لهالبر أنه يعترف بهذا التفاوت نظرياً، لكنه يخففه عملياً عندما يجعل مساهمة "الإسرائيليين" ضرورية لصياغة البرنامج السياسي نفسه، لا لتنفيذه أو دعمه فقط. وحين يصبح المستوطن الرافض شريكاً في تحديد شكل الدولة وثوابتها، يتسلل الامتياز من باب الخبرة والواقعية والقدرة على مخاطبة العالم، بعد أن أُخرج من باب الحقوق القانونية.

مركزية الصوت "الإسرائيلي" في سوق الشرعية الدولية

يقدم هالبر طرحه بلغة تتوجَّه في جانب مهم منها إلى جمهور دولي و"إسرائيلي"، ويخصص مساحة واسعة للإستراتيجية والخطاب والحشد العالمي. هذه الوظيفة قد تكون مفيدة: صوت "إسرائيلي" يصف الصهيونية بالاستعمار الاستيطاني ويطالب بتفكيكها وعودة اللاجئين، يخرق حدوداً يفرضها المجال الغربي على النقاش. لكن الفائدة التكتيكية لا تلغي السؤال المعرفي، لماذا يحتاج المطلب الفلسطيني إلى عبور صوت يهودي كي يصبح قابلاً للاستماع؟

تكمن المشكلة لا في حضور هالبر، بل في قابلية المجال الدولي لمنحه سلطة تفسيرية أكبر من تلك التي يمنحها للفلسطيني. فإذا صار هذا الطرح مرجعاً يعرِّف التحرر الفلسطيني للعالم، يمكن أن تتحول شهادة الحليف إلى مرشح يحدد أي المطالب تبدو عقلانية وأيها تُدفع إلى هامش التطرف. عندها لا يعود الاعتراف "الإسرائيلي" مجرد دعم، بل يصبح ختم شرعية.

ومن هنا، فإن استخدام الكتاب، كمرجعية لهذا الطرح، ينبغي أن يكون نقدياً ومزدوجاً: الاستفادة من تفكيكه الرواية الصهيونية، مع رفض تحويله إلى مرجعية نهائية لمعنى التحرر. فالفلسطيني ليس مادة أخلاقية في حكاية تحول المستعمِر، ولا موضوعاً تُحل مشكلته عبر تصحيح الدولة... إنه صاحب مشروع سياسي ومعرفي، ومن حقه أن يحتفظ بسلطة تسمية خسارته وتحديد شروط استعادتها.

يقدم كتاب **تفكيك استعمار "إسرائيل"، تحرير فلسطين** مساهمة تتجاوز خطاب السلام "الإسرائيلي" التقليدي. فهو يرفض حلّ الدولتين، ويصف "إسرائيل" كنظام استعمار استيطاني وأبارتهايد، ويدعو إلى تفكيك مؤسسات السيطرة، وإلغاء الامتياز القومي، وعودة اللاجئين، ورد الممتلكات أو التعويض عنها، والاعتراف بالجرائم الاستعمارية. كما يطرح أسئلة عملية حول الدستور والأرض والاقتصاد والدين وإعادة دمج اللاجئين. هذه عناصر تجعل الكتاب جديراً بالنقاش الجدِّي لا بالرفض السهل.

لكن قوته التحليلية تتراجع حين ينتقل من تشخيص الاستعمار إلى تثبيت نموذج واحد لما بعده. فهو يقدم الدولة الديموقراطية الوحدوية بوصفها الحل الوحيد الذي يجمع العدالة وقابلية التحقيق، ويضع الاعتراف القومي المتبادل والسيادة الكافية في قلبها. وهكذا يصبح المستقبل محدداً إلى حدّ بعيد قبل أن يستعيد الفلسطينيون مؤسساتهم التمثيلية وقدرتهم على تقريره.

ليس التحفظ على الدولة الواحدة بوصفها خياراً، ولا على المساواة الكاملة لليهود الذين سيعيشون في فلسطين بعد تفكيك الاستعمار. بل التحفظ هو على تحويل هذا الخيار إلى معيار يقاس به نضج التحرر الفلسطيني، وعلى منح الموروث الاستيطاني قدرة على تحديد شكل السيادة بعد زوال النظام الذي صنعه. فالتحرر لا يُختبر فقط بقدرته على بناء مساواة مستقبلية، بل أيضاً بقدرته على إعادة السلطة التاريخية والسياسية إلى الشعب الذي سُلبت منه.

استعادة حق تعريف المصير

يستحق هالبر أن يُقرأ بوصفه حليفاً فكرياً وسياسياً قطع مسافة بعيدة عن "اليسار الإسرائيلي" الذي يكتفي بإنهاء الاحتلال. غير أن الحليف لا يصبح، بسبب شجاعته أو صدقيته، صاحب الكلمة الأخيرة في مشروع التحرر. إن أكثر ما يحتاجه الفلسطيني اليوم ليس اعترافاً جديداً بعدالة قضيته، بل استعادة المؤسسات واللغة والقدرة التي تسمح له بتحويل الحق إلى برنامج سياسي من صنعه.

عنوان الكتاب يعد بتفكيك استعمار "إسرائيل" وتحرير فلسطين. ينجح في القسم الأول بقدر كبير من الوضوح إذ: يسمي النظام، ويشرح بنيته، ويقترح تفكيكها. أما القسم الثاني فيقطع نصف المسار، لأن التحرر يظهر فيه مشروطاً منذ البداية باستيعاب "الموروث القومي الإسرائيلي" (أي الموروث الاستعماري الاستيطاني) داخل دولة مشتركة، وبالانتقال من السيادة الفلسطينية إلى "السيادة الكافية". هنا ينبغي أن يمسك الفلسطيني بقلمه،

لا لكي يرفض المساواة أو العيش المشترك، بل لكي يقرر بنفسه متى يكونان ثمرة للعدالة، لا قيداً سابقاً عليها.

ولتقديم مقارنة موجزة لتوضيح الفرق الجوهري بين طرح هالبر وموقف الفلسطيني التحرري، يمكن التوقف عند خمسة مبادئ في مشروع الدولة الواحدة: الأول، طبيعة الصراع—بينما توصف عند هالبر كاستعمار استيطاني يمكن تفكيكه عبر مساواة مدنية، فإنها عند الفلسطيني استعمار استيطاني يجب إنهاؤه عبر تفكيك البنية الصهيونية. والثاني، جبر الضرر—بينما يتمثل عند هالبر في مصالحة رمزية وتعويضات مادية، فإنها عند الفلسطيني عدالة شاملة تشمل الاعتراف، والمحاسبة، وإعادة الحقوق. والثالث، عودة اللاجئين الفلسطينيين—فبينما ينظر إليها هالبر كعودة رمزية أو جزئية ضمن تسوية مشتركة، يصرّ الفلسطيني على أنها مركزية ووجودية وحق غير قابل للتفاوض. والرابع، الدولة الواحدة—فبينما يريدها هالبر دولة ديموقراطية مشتركة تحافظ على "الوجودين" القوميين، يريدها الفلسطيني التحرري دولة تحررية بعد تفكيك الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. والخامس، الذاكرة والتاريخ—بينما يشترط هالبر فيهما تجاوز الماضي نحو التعايش، لا يتصور الفلسطيني استعادة الماضي إلا بوصفها شرطاً للتحرر، ولا الذاكرة إلا بوصفها اعترافاً بالمظلمة التاريخية للفلسطينيين. هذه المقارنة لا تلغي نقاط التقاطع، لكنها تذكر بأن كل مشروع تحرري لا يكتمل ما لم يستعد زمام تعريف نفسه وشروط نجاته.

تُطرح هنا مسألة شديدة الأهمية هي من يملك الحق في صياغة مفهوم التحرر الفلسطيني؟ جيف هالبر، كيهودي مناهض للصهيونية، ينطلق من موقع نقدي داخل المنظومة "الإسرائيلية". لكن هذا الموقع ذاته يمنحه امتياز "الناقد المقبول" لدى العالم الغربي، في حين تُعامل أصوات الفلسطينيين المتجذرين في المقاومة كمصادر "غضب" لا معرفة. وهنا مكمن الإشكال، أن يتحول صوت المناهض اليهودي إلى مرجعية أخلاقية لما يعنيه أن تكون فلسطينياً تحررياً.

لا يمكننا أن نُنكر قيمة حضور أصوات مثل هالبر في فضح الرواية الصهيونية، لكنها تصبح إشكالية حين تفرض تصورها الخاص للتحرر باعتباره الطريق الوحيد المقبول دولياً. إن ما يفعله، ولو من موقع النية الطيبة، هو إعادة إنتاج مركزية "الذات اليهودية" حتى في لحظة نقدها. فبدل أن يُفسح المجال للفلسطيني ليُعرف نفسه بنفسه، يعيد صياغة القصة.

لماذا يتوجب الحذر من هذه الخطابات رغم "حسن النية"، لأن النية الطيبة، ببساطة، لا تُغير التراتب البنيوي للقوة. فهالبر، على الرغم من نقده، يظل جزءاً من المنظومة التي تريد أن تعيد صياغة مستقبل فلسطين من داخل "إسرائيل"، لا من داخل الإرادة الفلسطينية المستقلة. بمعنى أنه يريد "سلاماً عادلاً" يُبقيه شريكاً، بينما الفلسطيني يريد عدالة كاملة تُعيد تعريف الشراكة بعد انهيار البنية الظالمة. وبصيغة أخرى، فإن هدف هالبر هو "إنقاذ إسرائيل من نفسها"، وهدف الفلسطيني هو "إنقاذ فلسطين من إسرائيل".

إلا أن الرهان الأكبر اليوم ليس أن يعترف "الإسرائيلي" بخطيئته، بل أن يستعيد الفلسطيني لغته. فالرهان على أن يتحرر من الحاجة إلى تصديق "اليهودي الجيد" كي يشعر بشرعية نضاله. فلسطين لا تحتاج إلى خطاب "ما بعد

الصهيونية" لتبرير حقها في التحرير، بل تحتاج إلى يقين أن لا سلام على أرض تُبنى فوق الذاكرة المسلوبة. وهنا تكمن خطورة كتب مثل طرح هالبر: أنها تُقدم وهماً ناعماً بأن العدالة ممكنة دون مواجهة، وأن التحرر يمكن أن يتم دون ثمن. لكن، بالنسبة لمن ذاق النكبة كل يوم، العدالة ليست شعوراً، بل استعادة ملموسة لكل ما سُرق. وحين يتحول تفكيك الاستعمار إلى مشروع لإراحة ضمير المستعمِر، يصبح واجب الفلسطيني أن يرفضه، لا أن يحتفي به.

لذلك، فإن القراءة الفلسطينية الجذرية لهالبر ليست رفضاً للتعاون أو الحوار، بل دفاعاً عن جوهر المعنى. أي ألا يكتب المستعمِر نص التحرر، وألا تُختزل فلسطين في سردية قابلة للتسويق في قاعات الجامعات الغربية. فالتحرر لا يُروى بضمير الغائب. يظل هالبر، مع التقدير للنوايا الطيبة، داخل إطار العدالة التصالحية (Restorative Justice)، بينما الفلسطينيون الثوريون يتحدثون عن العدالة التحويلية (Transformative Justice). فالأولى تُرمم العلاقة، الثانية تُغير البنية

الإحالات

[1] جيف هالبر، **تفكيك استعمار "إسرائيل"، تحرير فلسطين. إذاً، ديموقراطية، مدنية، واحدة**، ترجمة رانية فلفل (حيفا: مكتبة كل شيء، 2023).

Jeff Halper, *Decolonizing Israel, Liberating Palestine: Zionizm, Settler Colonialism, and the Case for One Democratic State* (London: Pluto Press, 2021) .